جمهورية العراق
وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
جامعة تكريت / كلية التربية للعلوم الانسانية
قسم علوم القرآن والتربية الاسلامية

الدراسات الاولية الصباحية والمسائية/ ٢٠٢٤-٢٠٢٥

المرحلة الثانية / مادة مناهج المحدثين

عنوان المحاضرة / **المعلقات في صحيح البخاري**

مدرس المادة : أ.د. خالد مصطفى محمد هزاع

*** تعريف التعليق وحكمه

هو ما حذف من مبدأ اسناده راوٍ فأكثر على التوالي ولو الى آخر الاسناد

قال الحافظ ابن حجر: فإن كان من فوقه شيخا لذلك المصنف فقد اختلف فيه هل يسمى تعليقا أولا، والصحيح في هذا التفصيل، فإن عُرف بالنص أو الاستقراء أن فاعل ذلك أي الحذف مدلسًا حُكم على أن الحذف تدليسا وإلا فهو تعليق

حكم الحديث المعلق: يذكر العلماء الحديث المعلق في قسم الحديث المردود للجهل بحال المحذوف، فإن قال المصنف: جميع من أحذفه ثقات، جاءت مسألة التعديل على الإبهام، والجمهور لا يقبلون ذلك حتى يسمى من أبهمه، إذ قد يكون ثقة عنده ضعيف عند غيره.

وقد استثنى العلماء المعلقات في الصحيحين لالتزام صاحبيهما الصحة فيما يوردانه من أحاديث، على تفصيل سيأتي توضيحه

س/ هل المعلقات في صحيح البخاري من ضمن الحديث المردود ؟

*** عدد المعلقات في صحيح البخاري ومسلم

يوجد في صحيح البخاري من التعاليق ألف وثلاثمائة وواحد وأربعون حديثا معلقا، أكثرها أسندها في مواضع أخرى من صحيحه، والتي لم يسندها في صحيحه بلغ عددها مائة وستون حديثا.

وللحافظ ابن حجر كتاب مهم بالأسانيد سماه " تغليق التعليق "، أورد فيه جميع معلقات البخاري ووصلها وبين درجتها

أما صحيح مسلم: فيوجد فيه اثنا عشر حديثا معلقا رواها بالاتصال ثم يعقب ذلك بقوله:" ورواه فلان" على سبيل المتابعة، فهي إذن معلقات موصولة من جهات

*** الاسباب التي دعت البخاري على التعليق

* الاستدلال لمسائل كتابه

لأن لـــه غرضا فقهيا واضحا من تصنيف كتابه، فيعلّق الحديث مع أنه أسنده في موضع آخر طلبا للاختصار

وقـــد يعلقـــه لأنـــه ليس على شرطه، والذي سوّغ له التعليق هو أنه ساقه في الشواهد، وعادة تكون هذه الشواهد في الترجمة

* التنبيه على اختلاف الرواة

* تعزيز الرواية المسندة وتقويتها

* ذكر فوائد اسنادية كالتصريح بالسماع ونحوها

*** انواع المعلقات عند البخاري من حيث الجملة معلقات موصولة وغير موصولة

النوع الأول من المعلقات:

ما يوجد في موضع آخر من صحيحه موصولا، وسبب تعليق هذا النوع مع أنه أورده فـــي موضـــع آخر من كتابه موصولا: هو أن من منهج البخاري إذا احتاج إلى الحـــديث فـــي باب فأنه لا يكرر ذكر المتن والسند دون فائدة، سواء كانت الفائدة في السند بأن يكون من طريق أخرى، أم في المتن بزيادة لفظ ونحو ذلك، فإذا ضاق عليه مخـــرج الحديث -بأن لا يكون له إلا طريقا واحدة- فإنه يورده تارة موصولا وتارة معلقاً.

فالتعلـــيق هـــو نوع من الاختصار حيث يحذف السند أو بعضه خشية التطويل وهروبا من التكرار دون فائدة في السند (١)

النوع الثاني من المعلقات:

وهـــو الأحاديـــث التـــي لا توجد في الصحيح إلا معلقة: وهذه الأحاديث علقها لـــيكون كـــتابه جامعا لأكثر الأحاديث التي يُحتج بها، ومن هذه الأحاديث ما هو على شرطه، ومنه ما هو على شرط غيره، وقد يكون حسنا صالحا للحجة وقد يكون ضعيفا من جهة انقطاع يسير في إسناده، لكنه منجبر بمتابعة أو شاهد أو إجماع

فذكره معلقا ليس على جهة التحديث به وإنما ليخرجه عن موضوع الكتاب وهو الأحاديث الصحيحة المسندة، لذا لم يسقها مساق الأصل حتى لا يؤخذ عليه تخريجها، إضافة إلى أن المعلقات إنما هي في التراجم أو في المتابعات التي يُتسامح بها [1]

س/ ما سبب تعليق البخاري عند التكرار ، وما سبب التعليق اذا ذكرت الرواية مرة واحدة واين تكون هذه المعلقات من كتابه ؟

***** وتقسم المعلقات التي لم توصل في موطن آخر من حيث صيغة الاداء الى نوعين معلقات بصيغة الجزم ومعلقات بصيغة التمريض**

اعلم ان المعلقات في صحيح البخاري كما اسلفنا تقسم من حيث الجملة الى قسمين منها ما وصله في موطن آخر من كتابه ومنها ما لم توصل، وتقسم المعلقات التي لم توصل في موطن آخر من الصحيح باعتبار صيغ الاداء الى قسمين معلقات بصيغة الجزم ومعلقات بصيغة التمريض وتقسم المعلقات بصيغة الجزم الى نوعين صيغة جزم منفردة وصيغة جزم مضافة أو مسندة الى غيرها من الالفاظ وصيغة التمريض منها ما هو مسند مكرر في غير موطن وعلقه ممرضا لأنه رواه بالمعنى ومنا غير مكرر منفرد وسيأتي سبب ذلك

١- **الصورة الأولى: أن يورده بصيغة الجزم**، مثل:" قال رسول الله ﷺ كذا..."، " قال ابن عمر كذا.... "، " قال طاووس كذا"، "تابعه شعبه.... "، فهذه الصيغة يستفاد منها الصحة إلى من علّق عنه، لأنه لا يستجيز أن يجزم عنه بذلك إلا وقد صح السند عنده، ولإيراده له في كتابه الصحيح، وقد عُلم هذا بالاستقراء.

فإذا جزم به عن النبي ﷺ أو عن الصحابي، فالحديث صحيح، أما إذا كان الذي علق الحديث عنه دون الصحابة فيتوقف تصحيح السند على صحة ما بعده

وما يورده البخاري بصورة الجزم منه ما هو على شرطه، ومنه ما ليس على شرطه، لكنه صحيح على شرط غيره.

س/ ما الذي يستفاد من التعليق بصيغة الجزم الى من دون الصحابي ؟

أ- ما كان على شرطه: فالسبب في كونه لم يوصل إسناده:

١- إما لكونه أخرج ما يقوم مقامه، فاستغنى عن ايراد هذا مستوفى السياق، ولم يهمله بل نبه عليه فأورده بصيغة التعليق طلبا للاختصار.

٢- وإمـــا لكـــونه لم يحصل عنده مسموعا، أو سمعه وشك في سماعه له من شـــيخه، أو ســـمعه عن شيخه مذاكرة، فما رأى أن يسوقه مساق الأصل، وغالب هذا فيما أورده عن مشايخه.

فمـــن ذلك أنه قال في كتاب الوكالة[٢]: وقال عثمان بن الهيثم أبو عمرو: حدثنا عـــوف، عن محمد بن سيرين، عن أبي هريرة قال: وكلني رسول الله ﷺ بحفظ زكاة رمضـــان، فأتاني آت، فجعل يحثو من الطعام.. الحديث، وأورد البخاري هذا الحديث فـــي مواضع أخرى، منها: في فضائل القرآن[١] وفي بدء الخلق[٢] ولم يقل في موضع منها: "حدثنا عثمان"، فالظاهر أنه لم يسمعه منه [٣]

ب- ما ليس على شرطه [٤]، فمنه:

١- ما يكون صحيحا على شرط غيره فمثاله قوله في الحيض:" وقالت عائشة: كان النبي ﷺ يذكر الله على كل أحيانه"(٥).

وهو حديث صحيح على شرط مسلم وقد أخرجه في صحيحه (٦)

٢- مـــا يكـــون حسنا صالحا للحجة، مثاله: قول البخاري في الغسل: "باب من اغتســـل عريانا.. وقال بَهز بن حكيم، عن أبيه، عن جده، عن النبي ﷺ: "الله أحق أن يُستحيى منه من الناس "

وهـــذا جزء من حديث أخرجه أحمد وأبو داود والترمذي والنسائي و ابن ماجه والحاكم في المستدرك وصححه

قال الحافظ: وهو حديث حسن مشهور عن بهز [٧]

٣- ما يكون ضعيفا بسبب انقطاع في إسناده، لكنه منجبر بأمر آخر.

مثاله قول البخاري في كتاب الزكاة: باب العَرْض في الزكاة: وقال طاووس قال معـــاذ رضي الله عنه لأهل اليمن:" ائتوني بعَرْض ثياب خميص أو لبيس فى الصدقة مكان الشعير والذرة، أهون عليكم، وخير لأصحاب النبي ﷺ بالمدينة

" فإســـناد الحـــديث صحيح إلى طاووس إلا أن طاووسا لم يسمع من معاذ فهو

منقطع، إلا أن إيراده له في معرض الاحتجاج به يقتضي قوته عنده حيث عضده الأحاديث التي ذكرها في الباب (١)

وما تقدم هو ما يرويه البخاري تعليقا جازماً به عن غير شيوخه

– أما إذا استخدم هذه الصيغة في الرواية عن شيوخه مثل أن يقول: قال، ذكر، زاد، أو نحو ذلك فهو دليل على أنه لم يسمع منه وإن كان شيخه، ولو كان سمع منه لقال حدثنا ونحوها، لذا فهو تعليق بصيغة جازمة

– **وإذا قال البخاري:** "قال لنا" أو "قال لي"، أو "زادنا"، أو "زادني"، أو "ذكر لنا" أو " ذكر لي"، فهو متصل صريح في الاتصال، وقد ذكر بعض العلماء أن ذلك مما تحمله البخاري بطريقة العرض والمناولة، وقال ابن مندة: هي إجازة، وقال بعض الأئمة: إن ذلك مما حمله عن شيخه في المذاكرة.

وقد بين الحافظ ابن حجر: أن ذلك إن صح فحكمه الاتصال على رأي الجمهور، لكن كل ذلك تحكم، وإنما قصد البخاري من هذه الصيغة **أنه لا يأتي بها إلا في المتابعات والشواهد، أو في الأحاديث الموقوفة**، واستدل الحافظ على ذلك بأنه في كثير من المواضع التي يقول فيها البخاري "وقال لنا" ساقها البخاري في تصانيفه بلفظ "حدثنا"، وكذا بالعكس، فلو كان مثل ذلك عنده أجازه أو مناولة أو مكاتبه لم يستجز إطلاق "حدثنا" فيه من غير بيان (٢)

قلت:ومن أمثلة ذلك قول البخاري في كتاب الأذان: باب مكث الإمام في مصلاه بعد السلام:

وقال لنا آدم: حدثنا شعبة عن أيوب عن نافع، قال:" كان ابن عمر يصلي في مكانه الذي صلى فيه الفريضة"(٣)

قال الحافظ: أما حديث آدم فإنه موصول كما قررنا وإنما لم يصرح فيه بالتحديث لأنه موقوف

س/ ما الفرق بين تعليق البخاري عن شيخه بصيغة الجزم المجردة وبصيغة الجزم المضافة ؟

وقال في الفتح: وإنما عبر بقوله: "قال لنا" لكونه موقوفا مغايرة بينه وبين الموصول، هذا الذي عرفته بالاستقراء من صنيعه. أهـ(٢)

٢- الصورة الثانية: صيغة التمريض

ومن أمثلتها: يُذكر، يُروى، ونحو ذلك مما لم يُسَمَّ فاعله

حكم هذه الصيغة: لا تفيد الصحة عن المضاف إليه، لأن مثل هذه العبارات تستعمل في الحديث الضعيف، لكن إيراده لهذه المعلقات في أثناء الصحيح مشعر بصحة أصلها إشعارا يؤنس به ويُركن إليه كما قال ابن الصلاح ([٤])

- **المعلقات بصيغة التمريض قسمان**

١- القسم الأول ما أورده في موضع آخر من صحيحه، فهذا صحيح وهو على شرطه لكنه قليل، وسبب تعليقه بصيغة التمريض لكونه رواه بالمعنى أو اختصره ([١])

مثاله: قوله في كتاب مواقيت الصلاة، باب ذكر العشاء والعتمة: ويُذكر عن أبي موسى: " كنا نتناوب النبي ﷺ عند صلاة العشاء فاعتم بها "

قال الحافظ: هذه التعاليق كلها مسندة عنده في الجامع وإنما حذف أسانيدها طلبا للتخفيف، فأما حديث أبي موسى فقد أسنده بعد هذا بباب واحد، ولفظه فيه:

(فكان يتناوب رسول الله، ﷺ عند صلاة العشاء كل ليلة، نفر منهم).

قال الحافظ وإنما علقه بصيغة التمريض لإيراده بالمعنى ([٢])

وقال في الفتح: وكأنه لم يجزم به لأنه اختصر لفظه نبه على ذلك شيخنا الحافظ أبو الفضل يعني العراقي، وأجاب به من اعترض على ابن الصلاح حيث فرق بين الصيغتين، وحاصل الجواب: أن صيغة الجزم تدل على القوة وصيغة التمريض لا تدل، ثم بين مناسبة العدول في حديث أبي موسى عن الجزم مع صحته إلى التمريض بأن البخاري قد يفعل ذلك لمعنى غير التضعيف وهو ما ذكره من إيراد الحديث بالمعنى وكذا الاقتصار على بعضه، لوجود الاختلاف في جوازه وإن كان المصنف يرى الجواز. أهـ ([٣])

س/ لماذا تأتي الرواية معلقة بصيغة التمريض عند البخاري ؟

القسم الثاني من صيغة التمريض: ما لم يورده في موضع آخر

١- منه ما هو صحيح على شرط غيره

٢- ومنه ما هو حسن

٣- ومنه ما هو ضعيف، إلا أنه انجبر لأن العمل على موافقته

٤- ومنه ما هو ضعيف لا جابر له، لكنه يذكره ليبين ضعفه